

مذكرة اقتراحية ومطلية

إلى السيد الأمين العام المحترم:

من أجل مدرسة مغربية راسخة في قيمها،
معتزة بهويتها، منفتحة على عصرها، وتربية
إسلامية ذات مكانة واستقلالية وجودة



أولاً: تقديم:

في سياق الاستعداد للاستحقاقات التشريعية المقبلة، واستحضارا لما تضطلع به الأحزاب السياسية من أدوار دستورية في تأطير المواطنين والمساهمة في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية، تتقدم الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية بهذه المذكرة إلى مختلف الأحزاب السياسية المغربية، دون اصطفاف أو انحياز حزبي، راجية أن تجد مطالبها ومقترحاتها المكان اللائق بها ضمن البرامج الانتخابية، وأن تتحول، بعد الاستحقاقات، إلى التزامات ضمن البرنامج الحكومي والسياسات العمومية في مجال التربية والتكوين.

وتأتي هذه المذكرة امتدادا لمسار طويل من المذكرات والبيانات والتوصيات والمقترحات التي راكمتها الجمعية، وانسجاما مع طبيعة عملها المعلنة، والمتمثلة في الدفاع عن مكانة التربية الإسلامية، وإعداد المذكرات والملفات التربوية والمطلبية، وتقديم الاستشارة للجهات المعنية، والمساهمة في الشراكات والأوراش التربوية. كما تؤكد الجمعية استقلال عملها عن أي توجه سياسي أو نقابي أو مذهبي.

وتؤكد الجمعية أن مطالبها لا تنطلق من منظور فئوي ضيق، ولا ترمي إلى تفضيل مادة دراسية على غيرها، وإنما تنطلق من رؤية تعتبر التربية الإسلامية مكونا من مكونات بناء شخصية المتعلم المغربي، ومجالا للتربية على القيم والاعتدال والمسؤولية والمواطنة، ورافدا من روافد الهوية المغربية وثوابتها.

وهو ما ينسجم مع القانون الإطار رقم 51.17 الذي يجعل من الدين الإسلامي والثوابت الدستورية والهوية الوطنية وقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار من المبادئ التي تستند إليها منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

وعليه، فإن الجمعية تقترح اعتماد التربية الإسلامية والتربية على القيم باعتبارهما جزءا من ورش بناء المدرسة المغربية الجديدة، القائمة على الإنصاف والجودة والارتقاء الفردي والمجتمعي.

ثانيا: الرؤية المقترحة

تتطلع الجمعية إلى مدرسة مغربية: معتزة بهويتها وثوابتها، متشعبة بقيم المواطنة والمسؤولية والعدل والاعتدال، منفتحة على المعرفة والعصر، قادرة على الجمع بين الأصالة والتجديد، وتوفر للتربية الإسلامية المكانة العلمية والتربوية والمؤسسية التي تؤهلها للقيام بوظيفتها في بناء الإنسان المغربي.

ثالثا: المطالب والتزامات الاستراتيجية:

- المطلب الأول: اعتماد النهوض بالتربية الإسلامية خيارا وطنيا في السياسة التعليمية
- المطلب الثاني: الرفع من الغلاف الزمني والمعامل
- المطلب الثالث: ضمان استقلالية مادة التربية الإسلامية وخصوصيتها
- المطلب الرابع: إصلاح منهاج التربية الإسلامية إصلاحا علميا وتشاركيا
- المطلب الخامس: مأسسة مشاركة أهل الاختصاص في صناعة القرار
- المطلب السادس: استكمال المنظومة المرجعية والوثائق المؤطرة
- المطلب السابع: ضمان حضور التربية الإسلامية في التقويم والامتحانات الإشهادية
- المطلب الثامن: معالجة الخصاص في أساتذة التربية الإسلامية وهيئة التأطير
- المطلب التاسع: فتح مسلك التبريز في التربية الإسلامية
- المطلب العاشر: تطوير التكوين والبحث العلمي والديداكتيكي
- المطلب الحادي عشر: إعادة الاعتبار للتعليم الأصيل الجديد
- المطلب الثاني عشر: إدراج التربية الإسلامية في التكوين المهني
- المطلب الثالث عشر: إطلاق استراتيجية وطنية للتربية على القيم
- المطلب الرابع عشر: إحداث مرصد وطني للتربية على القيم
- المطلب الخامس عشر: الرقمنة والذكاء الاصطناعي في خدمة التربية الإسلامية

المطلب الأول: اعتماد النهوض بالتربية الإسلامية خياراً وطنياً في السياسة التعليمية

المقترح: إدراج النهوض بالتربية الإسلامية والتربية على القيم ضمن الأولويات الاستراتيجية للإصلاح التربوي المقبل، وإدماجه في البرنامج الحكومي باعتباره جزءاً من السياسة الوطنية في التربية والتكوين.

الالتزام المطلوب من الأحزاب: التعهد بإدراج هذا المبدأ ضمن برامجها الانتخابية.

الإجراء الحكومي المقترح: إعداد خطة وطنية للنهوض بالتربية الإسلامية والتربية على القيم، تحدد الأهداف والآجال والمسؤوليات ومؤشرات الإنجاز.

مؤشر الإنجاز: إقرار الخطة الوطنية خلال السنة الأولى من الولاية الحكومية.

المطلب الثاني: الرفع من الغلاف الزمني والمعامل:

تجديد الجمعية مطلبها المتكرر بشأن الرفع من الغلاف الزمني المخصص للتربية الإسلامية ومن معاملها بما يتناسب مع وظائفها وأهدافها.

وتقترح الجمعية:

- الرفع التدريجي للزمن المدرسي المخصص للمادة وصولاً إلى أربع حصص أسبوعية حيث تسمح البنية الزمنية بذلك.
- مراجعة معامل المادة في مختلف المستويات والمسالك.
- عدم المساس بالحصّة الزمنية المقررة لها في أي إصلاح تربوي.

منع استعمال حصصها لتعويض مواد أخرى.
الالتزام المطلوب من الأحزاب: التعهد بمراجعة الزمن والمعامل ضمن
الإصلاح المقبل للمنظومة.
مؤشر الإنجاز: صدور مذكرة تنظيمية أو نص قانوني/ تنظيمي يحدد الرفع
التدريجي للحصص والمعامل.

المطلب الثالث: ضمان استقلالية مادة التربية الإسلامية وخصوصيتها

تعتبر الجمعية أن استقلالية المادة أصبحت مطلبا مؤسساتيا ملحا،
خصوصا في سياق مؤسسات الريادة.
وقد طالبت الجمعية في بيانها الصادر في 8 فبراير 2026 بإقرار استقلالية
التربية الإسلامية في البرمجة والتنزيل البيداغوجي، والتنصيب الصريح على
ذلك في التوجيهات والمذكرات التنظيمية، مع احترام خصوصية كفايات المادة
ومجالاتها القيمة والمعرفية.
وتقترح الجمعية:

- التنصيب الصريح على استقلالية المادة.
 - احترام خصوصية برمجتها.
 - احترام حصصها الزمنية.
 - احترام خصوصية تقويمها.
 - عدم إدماجها في أقطاب أخرى بما يمس هويتها البيداغوجية.
 - عدم استعمال حصصها لتعويض مواد أخرى.
- مؤشر الإنجاز:** إصدار وثيقة تنظيمية وطنية صريحة تؤكد استقلالية المادة.

المطلب الرابع: إصلاح منهاج التربية الإسلامية إصلاحا علميا وتشاركيا

تدعو الجمعية إلى إخضاع منهاج التربية الإسلامية لتقويم علمي وميداني شامل، بدل الاقتصار على تعديلات جزئية أو استعجالية. ويشمل الإصلاح:

- تقويم المداخل والمضامين.
- تقويم الكفايات والأهداف.
- مراجعة المقاربات البيداغوجية.
- تطوير اليداكتيك.
- مراجعة منظومة التقويم.
- ملائمة المنهاج مع حاجات المتعلم والمجتمع.
- الاستفادة من نتائج البحث العلمي والتجارب الميدانية.
- الالتزام المطلوب
- التعهد بإجراء تقويم وطني تشاركي لمنهاج التربية الإسلامية قبل أي مراجعة جوهرية له.

مؤشر الإنجاز: إصدار تقرير وطني لتقويم المنهاج، يعقبه مشروع مراجعة معلن ومؤطر زمنيا.

المطلب الخامس: مؤسسة مشاركة أهل الاختصاص في صناعة القرار

تدعو الجمعية إلى الانتقال من المشاركة الظرفية إلى المشاركة المؤسساتية. وتقترح:

- تمثيل المختصين في اللجان الوطنية المتعلقة بالمنهاج.
- إشراك أساتذة التربية الإسلامية والمفتشين والمكونين والباحثين.
- إشراك الجمعية باعتبارها هيئة مهنية متخصصة.

- اعتماد الاستشارة القبلية في الإصلاحات الكبرى.
 - تنظيم أيام وطنية لتقويم الإصلاحات.
- ويجد هذا التوجه سنده في فلسفة إصلاح المنظومة التي تعتمد الحوار والاستشارة وتتبع آراء الفاعلين والخبراء.
- مؤشر الإنجاز:** إحداث آلية تشاور وطنية دائمة حول التربية الإسلامية.

المطلب السادس: استكمال المنظومة المرجعية والوثائق المؤطرة

تطالب الجمعية بإخراج وتحيين:

- التوجيهات التربوية؛
- الأطر المرجعية؛
- الأدلة البيداغوجية؛
- وثائق التقويم؛
- دلائل المدرس والمتعلم؛
- الوثائق المنظمة للامتحانات.

الهدف: ضمان وضوح المرجعية المؤطرة للعملية التعليمية، وتحقيق الانسجام بين المنهاج والكتاب المدرسي والتدريس والتقويم.

مؤشر الإنجاز: توفير حزمة وثائق رسمية مكتملة ومحينة قبل تنزيل أي إصلاح جديد للمادة.

المطلب السابع: ضمان حضور التربية الإسلامية

في التقويم والامتحانات الإشهادية

تطالب الجمعية بضمن حضور منصف للمادة في الامتحانات الإشهادية، وعدم إقصائها من المسالك والشعب التي تدرّس فيها.

وتقترح:

- مراجعة موقعها في الامتحانات الوطنية.
- ضمان حضورها في المسالك المهنية.
- اعتماد أطر مرجعية واضحة.
- احترام خصوصية تقويمها.
- إشراك المختصين في إعداد الاختبارات والأطر المرجعية.
- مؤشر الإنجاز
- اعتماد تصور وطني موحد ومعلن لموقع المادة في الامتحانات الإشهادية.

المطلب الثامن: معالجة الخصائص في أساتذة

التربية الإسلامية وهيئة التأطير

تطالب الجمعية بخطة وطنية متعددة السنوات لسد الخصائص.

وتشمل:

- تحديد الخصائص الحقيقي حسب الجهات والأقاليم.
 - برمجة مناصب كافية.
 - احترام التخصص في الإسناد.
 - معالجة الخصائص في التفتيش.
 - تقوية التأطير والمواكبة.
 - مواكبة المشاريع الجديدة بأطر متخصصة.
- مؤشر الإنجاز:** إقرار مخطط متعدد السنوات للموارد البشرية الخاصة بالمادة.

المطلب التاسع: فتح مسلك التبريز في التربية الإسلامية

تجدد الجمعية مطلبها المزمّن بفتح التبريز في مادة التربية الإسلامية أسوة بباقي المواد.

وتؤكد أن الهدف ليس امتيازاً مهنياً، وإنما:

- تكوين نخبة متخصصة.
- تطوير البحث الديداكتيكي.
- المساهمة في صناعة المناهج.
- تعزيز التأطير والتكوين.
- الارتقاء بمستوى التدريس.
- الالتزام المطلوب
- إدراج فتح التبريز ضمن مخطط تكوين الأطر التربوية.
- مؤشر الإنجاز: فتح أول فوج للتبريز في التربية الإسلامية خلال الولاية الحكومية المقبلة.

المطلب العاشر: تطوير التكوين والبحث العلمي والديداكتيكي

تقترح الجمعية إطلاق برنامج وطني للبحث في ديداكتيك التربية الإسلامية بشراكة بين:

- الجامعات.
- المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.
- المفتشية.
- الوزارة.
- الهيئات المهنية المتخصصة.

ويشمل البحث:

- تعليم القرآن الكريم.
- الحديث والسيرة.
- العقيدة والفكر الإسلامي.
- الفقه.
- التربية على القيم.
- التقويم.
- الذكاء الاصطناعي.
- التعليم الرقمي.
- أثر التربية الإسلامية في السلوك والقيم.

مؤشر الإنجاز: إحداث برنامج بحثي وطني وتمويل مشاريع بحثية سنوية في ديداكتيك التربية الإسلامية.

المطلب الحادي عشر: إعادة الاعتبار للتعليم الأصيل الجديد

تطالب الجمعية بإقرار خطة وطنية للنهوض بالتعليم الأصيل الجديد، وتشمل:

- توسيع شبكته.
- تطوير مناهجه.
- تحسين جاذبيته.
- تعزيز آفاق خريجيه.
- ربطه بالتعليم العالي.
- توفير تكوين مناسب لأطره.
- التعريف بمساراته ومزاياه.

مؤشر الإنجاز: اعتماد استراتيجية وطنية للتعليم الأصيل الجديد، مع مؤشرات سنوية لقياس توسع الشبكة وجودة التعليم والإقبال عليه.

المطلب الثاني عشر: إدراج التربية الإسلامية في التكوين المهني

تطالب الجمعية بإدراج التربية الإسلامية في منظومة التكوين المهني وفق تصور يراعي خصوصية المتعلم والمسلّك.

الغاية: تكوين شخصية مهنية تجمع بين:
الكفاءة + الأمانة + الإتقان + المسؤولية + احترام القوانين المشروعة
الجارية + أخلاقيات المهنة.

مؤشر الإنجاز: إعداد تصور بيداغوجي خاص بالتربية الإسلامية في التكوين المهني وتنزيله تدريجيا.

المطلب الثالث عشر: إطلاق استراتيجيات وطنية للتربية على القيم

تقترح الجمعية أن تتحول التربية على القيم إلى مشروع وطني عابر للمواد والمؤسسات، ويستهدف المشروع:

- المواطنة.
- المسؤولية.
- الأمانة.
- الإتقان.
- احترام القانون المشروع.
- التضامن.
- الاعتدال.
- الحوار.
- التعايش.
- نبذ العنف والكراهية والتطرف.

وتعتبر الجمعية أن التربية الإسلامية ينبغي أن تكون أحد المكونات الأساسية لهذا المشروع، دون أن يعني ذلك إعفاء باقي المواد ومكونات المدرسة من مسؤوليتها.

ويجد هذا التوجه أساسا قويا في القانون الإطار 51.17 الذي يجعل القيم عنصرا مؤسسا لمنظومة التربية والتكوين.

مؤشر الإنجاز: إقرار استراتيجية وطنية للتربية على القيم، مع نظام لتتبع أثرها.

المطلب الرابع عشر: إحداث مرصد وطني للتربية على القيم

تقترح الجمعية إحداث أو تفعيل مرصد وطني للتربية على القيم، يتولى:

- رصد التحولات القيمية لدى المتعلمين.
- دراسة مظاهر العنف والتنمر والكراهية.
- تقويم أثر المناهج في القيم.
- تقديم توصيات للسياسات العمومية.
- إنتاج تقارير دورية.

مؤشر الإنجاز: إحداث المرصد وتركيبته العلمية خلال السنة الأولى من الولاية الحكومية.

المطلب الخامس عشر: الرقمنة والذكاء الاصطناعي

في خدمة التربية الإسلامية

تقترح الجمعية إطلاق منصة وطنية للموارد الرقمية في التربية الإسلامية، تشمل:

- القرآن وعلومه.
- الحديث والسيرة.
- العقيدة والفكر الإسلامي.
- الفقه.
- القيم.
- موارد ديداكتيكية.
- دروس تفاعلية.
- تقويمات رقمية.
- موارد للمتعلمين في وضعيات خاصة.

كما تدعو إلى إدماج الذكاء الاصطناعي بصورة مسؤولة في تعليم المادة، مع اعتماد مراجعة علمية متخصصة للمحتوى.

وهذا مطلب يستجيب للتحول الرقمي الراهن، وينسجم مع توصية المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الصادرة في 8 يونيو 2026 بشأن اعتماد إطار وطني لتوجيه استعمال الذكاء الاصطناعي في التربية والتكوين والبحث العلمي.

مؤشر الإنجاز: إطلاق المنصة الوطنية، وإدراج التربية الإسلامية ضمن المشاريع الوطنية للموارد التعليمية الرقمية والذكاء الاصطناعي.

رابعاً: خمسة التزامات عاجلة في المائة يوم الأولى

تقترح الجمعية أن تتعهد الحكومة المقبلة، في المائة يوم الأولى من ولايتها، بما يأتي:

1. فتح حوار وطني حول مكانة التربية الإسلامية.
2. إحداث لجنة وطنية لتقويم وضعية المادة.
3. إصدار توجيه تنظيمي يؤكد استقلاليتها ويحمي حصصها الزمنية.
4. إطلاق ورش وطني لمراجعة المنهاج والأطر المرجعية بمشاركة أهل الاختصاص.
5. إعداد مخطط لسد الخصاص وفتح مسلك التبريز.

خامساً: التزامات الأحزاب السياسية

تدعو الجمعية الأحزاب السياسية إلى عدم الاكتفاء بإعلان المساندة، وإنما إلى تحويل المطالب إلى التزامات انتخابية قابلة للتتبع والمساءلة. وتقترح أن يتضمن كل برنامج انتخابي تعهداً صريحاً بما يلي:

(نلتزم، في حال تحمل المسؤولية الحكومية، بالنهوض بمادة التربية الإسلامية، وتعزيز مكانتها وزمنها ومعاملها، وضمان استقلاليتها وخصوصيتها، وتطوير مناهجها وتقويمها، وإشراك أهل الاختصاص في صناعة القرار التربوي، ومعالجة الخصاص في أطرها، وفتح مسلك التبريز، وإعادة الاعتبار للتعليم الأصيل، وتعزيز التربية على القيم).

سادسا: مشروع ميثاق انتخابي للنهوض بالتربية الإسلامية

تقترح الجمعية على الأحزاب السياسية المغربية اعتماد هذا الميثاق: (ميثاق الأحزاب المغربية للنهوض بالتربية الإسلامية والتربية على القيم) نحن، الحزب الموقع أسفله، انطلاقا من إيماننا بدور المدرسة المغربية في بناء الإنسان وترسيخ قيم المواطنة والهوية والانفتاح والاعتدال، واستنادا إلى الدستور والقانون الإطار رقم 51.17، والتزاما بتطوير منظومة التربية والتكوين، نتعهد بما يلي:

- جعل التربية الإسلامية والتربية على القيم جزءا من أولويات الإصلاح التربوي.
- العمل على الرفع من الغلاف الزمني والمعامل.
- ضمان استقلالية مادة التربية الإسلامية وخصوصيتها.
- مراجعة منهاجها وفق مقاربة علمية وتشاركية.
- إشراك أهل الاختصاص في صناعة القرار.
- استكمال الأطر المرجعية والتوجيهات التربوية.
- ضمان حضور المادة في التقويم والامتحانات الإشهادية بصورة منصفة.
- معالجة الخصاص في الأساتذة والمفتشين.
- فتح مسلك التبريز في التربية الإسلامية.
- تطوير البحث العلمي والديداكتيكي.
- إعادة الاعتبار للتعليم الأصيل.
- إدراج التربية الإسلامية في التكوين المهني وفق تصور مناسب.
- إطلاق استراتيجية وطنية للتربية على القيم.

- إحداث مرصد وطني للقيم.
- دعم الرقمنة والذكاء الاصطناعي في تعليم التربية الإسلامية.

كما نتعهد بجعل هذه الالتزامات جزءا من البرنامج الحكومي، في حال تحملنا المسؤولية الحكومية، ووضع مؤشرات وآليات لتتبع تنفيذها.

سابعاً: دعوة إلى الحكومة المقبلة

تدعو الجمعية الحكومة المنبثقة عن الانتخابات التشريعية إلى اعتماد هذه المذكرة أساساً للحوار حول الموقع المستقبلي للتربية الإسلامية داخل المدرسة المغربية، وإلى تحويل المطالب الواردة فيها إلى إجراءات وبرامج ذات:

أهداف محددة - آجال معلومة - مسؤوليات واضحة - موارد مرصودة - مؤشرات قابلة للقياس - آليات للتقييم والمساءلة.

كما تقترح الجمعية إحداث لجنة مشتركة دائمة للحوار والتشاور حول التربية الإسلامية تضم الوزارة والجمعية والمفتشين والمكونين والباحثين والخبراء، بما يضمن استمرار الحوار وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالمادة.

ثامناً: كلمة أخيرة إلى الأعراب السياسية

إن التربية الإسلامية ليست شأنًا مهنيًا خاصًا بأساتذتها، كما أن النهوض بها ليس امتيازًا لفئة من الفاعلين التربويين.

إنها قضية تتصل بالسؤال الأكبر:
أي إنسان نريد أن تبني المدرسة المغربية؟

إنسانا متعلما فقط، أم إنسانا متعلما ومسؤولا، معترا بهويته، متشعبا بالقيم،
قادرا على التفكير والحوار، منفتحا على العصر، متوازنا في شخصيته، مؤمنا
بكرامة الإنسان وحقوقه وواجباته؟

ومن هذا المنطلق، فإن الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية تعتبر
أن إعادة الاعتبار للتربية الإسلامية ليست عودة إلى الوراء، وإنما استثمار في
الإنسان، وفي القيم، وفي تماسك المجتمع، وفي جودة المدرسة المغربية
ومستقبلها.

وإنها، إذ تضع هذه المذكرة بين أيدي الأحزاب السياسية المغربية، تؤكد
استعدادها للحوار والتعاون والاقتراح، بعيدا عن كل اصطفاك سياسي،
وانطلاقا من رسالتها التربوية والمهنية والوطنية.
والله ولي التوفيق.

الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية

٢٠٢٦

الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية

الرباط

شتنبر 2026



مراجع المذكرة

- دستور المملكة المغربية لسنة 2011.
- القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ولا سيما مقتضياته المتعلقة بالثوابت والهوية والقيم وجودة التربية والتكوين.
- وثائق الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية وبياناتها ومذكراتها وتوصياتها.
- بيان الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية بشأن استقلالية مادة التربية الإسلامية، 8 فبراير 2026.
- مذكرة الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية إلى الأحزاب السياسية بخصوص الانتخابات التشريعية لسنة 2026.
- وثائق المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي المتعلقة بالمدرسة الجديدة وتنزيل القانون الإطار 51.17.
- توصية المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بشأن اعتماد إطار وطني لتوجيه استعمال الذكاء الاصطناعي في التربية والتكوين والبحث العلمي، 8 يونيو 2026.